

فصل ١٢

ذكر الشروط في البيوع

(١٤٣) رُوينا عن جعفر بن محمد عن آبائه أَنَّ عَلِيًّا (ص) قال :
المسلمون عند شروطهم ، إِلَّا شرطاً فيه معصية^(١) .

(١٤٤) قال جعفر بن محمد (ص) عن أبيه عن آبائه أَنَّ عَلِيًّا
(ص) قال : من شرط ما يُكره ، فالبيع جائز والشرط باطل ، وكل شرط
لا يُحرّم حلالاً ولا يُحلّل حراماً ، فهو جائز .

(١٤٥) وعنه (ع) من باع جارية فشرط أن لا تُباع ولا تُوهب ولا
تُورث فإنه يجوز كله إلا الميراث ، وكل شرط يخالف كتاب الله ، فهو رد
إلى كتاب الله ، ومن اشترى جارية على أن تُعتق أو تُتخذ أمٌ وَلَدٍ فذلك
جائز ، والشرط له لازم .

(١٤٦) وعنه (ع) أنه سُئل عن رجل باع عبداً فوجد المشتري مع العبد
مالاً ، قال : المأل رد^(٢) على البائع إلا أن يكون قد اشترطه المشتري ، لأنه
إنما باع بنفسه ولم يَبِعْ ماله ، وإن باعه بماله ، وكان المال عُروضاً وباعه
بعين ، فالبيع جائز ، كان المأل ما كان ، وكذلك إن كان المأل عيناً وباعه

(١) حش ٨ ، ي - من مختصر المصنف : الشروط تنقسم على ثلاثة أقسام ، قسم يجوز فيه
البيع ، ويبطل الشرط ، إن اشترط البائع على المشتري أن لا يورث المبيع عنه وما أشبهه . وقسم يفسد
فيه البيع والشرط ، مثلاً أن يشتري شيئاً ويشترط على البائع أن يقرضه قرضاً أو يشتري منه قمحاً
يشترط أن يطحنه أو سمسماً يشترط أن يمسره ، أو شاة يشترط أنها حامل أو يشترط ولدها أو يحلب
كذا وكذا ، أو ما أشبه ذلك ؛ وقسم يصح فيه البيع والشرط ، مثل أن يبيع جارية على أن يمتقها ،
أو داراً على أنه يسكنها شهراً .

(٢) س - رد ، ه - رد ، د - يرد ، ي ، ع - رد .